

التعليم العالي للفعالية الإنسانية وتحقيق التنمية

تاريخ الاستقبال: 2018/06/18

تاريخ القبول: 2018/07/02

أ/ سعدون أمينة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة 2

الملخص:

يتميز هذا العصر بالتطورات المذهلة في مجال المعرفة النظرية والعملية، كما يتميز بالتنوع والتجديد المستمر في الخبرات الإنسانية، إذ يعرف بعصر التخصصات الدقيقة، ذلك أن نظام التعليم العالي الجديد ينبغي أن يتم على أساس التكوين العلمي والتقني أي تعليم الأساليب التي يتم بها الانتقال من مرحلة الحكم النظري إلى مرحلة العمل التطبيقي، ويمكننا القول أن الحد الضار لسيف التقنية المتطورة يزداد أثره في ظل عدم التخطيط لخلق تقنية وطنية وغياب بنية أساسية تلائم التقنية المتطورة وانعدام طرق إدارة تتناسب مع هذه التقنية، وعليه يعتبر الطالب ضمن أهم أولويات رسالة التعليم العالي للمكانة الاجتماعية التي يمكن أن يتبوأ بها وللأدوار التي سيؤديها على الصعيدين الوطني والدولي، إذ يمثل القيادات السياسية والفكرية والمهنية التي تساهم بفاعلية في النجاح المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الفعالية الإنسانية، التنمية .

Résumé :

Notre ère se distingue par des développements dans le domaine des connaissances théoriques et pratiques, ainsi que par la variété et le renouvellement continu dans les spécificités humaines, d'où l'appellation ère des spécialités exactes. Pour ce il appartient à l'enseignement supérieur de s'adapter sur les principes d'une formation scientifique et technique basée sur la concrétisation des données théoriques pour améliorer la qualité de la vie humaine .

Dans tous cela la conviction de l'étudiant ,et sa participation dans l'effort commun sont un atout majeur pour la réussite d'un projet d'avenir qui contribuera à former des cadres nationaux capables d'un développements humaine , économique et technique à même d'assurer le bien-être du citizen.

مقدمة :

يعتبر التعليم العالي المحرك الأساسي لعملية التنمية، نظرا للدور الذي يلعبه في تنمية الكفاءات، وإرشاد العقول وتنمية القدرات وبعث القيادات القادرة على تحمل المسؤوليات، وهو بهذا يصنع الفعاليات التي تساهم في تنمية المجتمعات المحلية، عن طريق الاستخدام الأمثل لمواردها المادية، وثرواتها البشرية وتنشيط مؤسساتها الفعلية .، إذ يمثل القيادات السياسية والفكرية والمهنية والتي تساهم بفاعلية في إنجاح المشاريع التنموية .

وعليه ومن أجل تحقيق ذلك وجب أن يكون الطالب :

__ ذا دافعية عالية للانجاز والجدارة وهي الدوافع الأساسية في توجيه الذات نحو فاعلية إرادة التعلم بالتعلم الذاتي الذي يحقق طموح الطالب لتغيير ذاته، والارتقاء بها .

__ قادرا على العطاء الأمثل من خلال فهمه لذاته واعترافه بمحدود قدراته وعلى دراية بمختلف حاجاته من أجل تنمية طاقاته والاستفادة من إمكانياته

__ دائم الاطلاع ونحن في عصر العولمة وتوالي المعلومات محبا للاستطلاع على مستجدات تخصصه العلمي، ليكون المادة الكافية والخبرة المناسبة لتطلعه المهني وارتقائه المعرفي .

__ لديه القناعة التامة بجدوى تخصصه العلمي وأهميته في تنمية مجتمعه، ومدى فاعلية الوسائل التعليمية في تحقيق ذلك لتحقيق الفائدة بدرجة عالية من النجاح.

أولا: التعليم العالي للفعالية الإنسانية

تناط بالتعليم العالي مجموعة من الأدوار ذات الأهداف المتحددة، قد تكثر أو تقل كما قد تتغير حسب إمكانيات كل مؤسسة تعليمية عالية .

1- وظيفة إنمائية تكوينية:

إن الوظيفة الأساسية للتعليم العالي هي تكوين الإطارات ورفع المؤهلات وتنمية القدرات أخذة من التفكير العلمي منهجا وأسلوبا في الحياة "إن الجامعة المعاصرة تسعى إلى نقل العلم من عالم إلى متعلم ومنح الشهادات لمن ينجح في إكمال المقررات المطلوبة، كما تقوم أيضا بالبحوث الأكاديمية التي تهدف إلى زيادة المعرفة الإنسانية في حقل ما"⁽¹⁾.

وإذا القينا الضوء على وظيفة التعليم العالي الإنمائية التكوينية لوجدنا أن أهميتها تكمن في :

__ بناء وتكوين شخصية الطالب على اعتبار التكوين هو تلك العملية التي تهدف إلى التنمية المتساوية لقوى الطالب وقدراته نحو نوع أو نموذج من المعرفة والمهارات والخبرات التي تجعل منه فردا قادرا وفعالا في مجال تخصصه المعرفي العلمي بالقدر الذي يحقق فيه طموحاته ويستجيب فيه لحاجاته .

__ تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل، وتمريه لان " كل ما يدخل تحت النشاط من مكتبة وبحوث ودراسات ورحلات... وغيرها يمكن استثماره بكفاءة أكبر من أجل رعاية الابتكار وتنميته... وفق أسس تربوية... والانطلاق بهذه الهوايات نحو تنمية شخصية الطالب تنمية متكاملة واستثمارها أيضا في الكشف عن المبتكرين ورعايتهم وتنمية قدراتهم"⁽²⁾.

__ جعل جميع برامج وخدمات التعليم العالي تعمل على تكوين القدرات الشخصية العلمية التي سماها الأساسية الدقيقة، التزاهة، الموضوعية والتنظيم كاتجاهات أساسية للسلوك الإنمائي في المجتمع بشكل يجعل صاحبه " قادرا على الإلهام في الحضارة البشرية بدءا من خدمته لبلاده وتنميتها وتطويرها نحو بيئة أفضل بشئ جوانبها الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية "⁽³⁾.

2- وظيفة علاجية تغييرية:

لقد كان لتقدم الأبحاث والتجارب السيكلوجية والتربوية في الفترة الأخيرة اثر كبير في تغيير الكثير من الأفكار السابقة " وظهر نظريات جديدة تفسر عملية التعلم وتوضح حقائقها بشكل يسمح لنا بالتعرف على طبيعتها وشروطها والعوامل التي تؤثر فيها وأصبحنا الآن ننظر لعملية التعلم على أنها عملية تغير وتعديل في سلوك الفرد"⁽⁴⁾.

إذ يسعى كل فرد متعلم نحو أنواع النشاط والخبرة والمهارة التي تناسب قدراته ويعبر عنها بالسلوك الظاهر، " ويتفق علماء النفس عامة على أن التغيرات السلوكية الثابتة نسبياً تندرج تحت عنوان التغيرات المتعلمة"⁽⁵⁾.

إن وظيفة التعليم العالي العلاجية التغييرية ترمي إلى:

— تبني أسلوب من التعليم يعمل على تطوير الشخص المتعلم معنوياً وعقلياً بحيث يصبح حساساً للاختيارات الاجتماعية والفردية وأن يكون قادراً على العمل بها كما يعتبر التعليم أداة فعالة وسلاح قوي مضمون لإحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية البناءة.

— اعتبار التعليم هو ذلك النشاط المنظم والموجه والمهدف الذي يستعين بأساليب فنية مدروسة متعارف عليها لتحقيق التأثير في الأفراد في مستويات متنوعة وفي مجالات متعددة تتفق مع خصائص مراحل العصر .

— تغيير اتجاه الطلبة الجامعيين وتكوين اتجاهات بديلة لها، إذ أصبحت اتجاهات الطالب مرهونة بتغيير سلوكه — طبعاً نحو الأفضل — حسب متطلبات العملية التعليمية التي أصبح مفهومها عموماً لا يستخدم لمجرد القيام بمجموعة من الأنشطة " بل تهدف هذه الأنشطة إلى نقل مجموعة من المعلومات للطلاب كي يستوعبها في الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه وبالتالي إحداث تغيرات في بنية شخصية الطالب "⁽⁶⁾ وكمثال على ما سبق ذكره اتجاه طالب إلى فرع من فروع التعليم العالي لا يناسب قدراته الفعلية ولا يعبر عن اتجاهاته العملية فيصبح سلوك الفشل من مميزات الواقعية فيتدخل حينها التعليم العالي بأسلوبه العلاجي التغييري ليغير اتجاهه إلى فرع علمي بديل يجد فيه الحل الأخير.

3- وظيفة إرشادية توجيهية :

" لقد تبين من خلال العديد من الدراسات والواقع السريري إن الفرد لا يستعمل إلا جزءاً بسيطاً من قدراته خلال حياته اليومية "⁽⁷⁾، وهذا يقودنا إلى القول أن اختيار التخصص في التعليم العالي وكذلك نوع التعليم العالي في حد ذاته يقوم على فرضية ضمنية مؤداها أن التعليم أو التخصص يتفاوت فيما يتطلبه من قدرات، وعليه فبالقدر الذي يتحقق فيه التقابل بين متطلبات التعليم العالي وقدرات الطالب تتحقق فعالية هؤلاء ويتحقق استقرار وتكيف الطالب بنوعه الذاتي والاجتماعي في التعليم.

ولهذا يمكن أن نلخص وظيفة التعليم العالي الإرشادية التوجيهية في النقاط التالية:

— تنظيم حملات إعلامية إرشادية توعوية تعمل على مساعدة الطالب في التمييز بين الممكن وغير الممكن ودفعه ليكون أكثر مرونة وواقعية في الاختيار لمساره المعرفي والمهني المستقبلي، هذا الاختيار الذي يجب أن يكون على أساس مبدأ عقلائي منطقي يفترض وجود فروق فردية بين الأشخاص في كل ما يمتلكون من قدرات واستعدادات وميول وسمات شخصية وخبرات ومعارف قابلة للقياس قياساً موضوعياً انطلاقاً من المبدأ الشهير لعالم النفس الأمريكي إدوارد ثورنديك: " أن كل ما يوجد، يوجد بمقدار، وما يوجد بمقدار يمكن قياسه"⁽⁸⁾.

— ومن هنا يأتي دور التوجيه التعليمي الذي يهدف إلى تعريف الطالب بقدراته وإمكاناته وما يتناسب معها من تعليم، فالتعليم العالي عن طريق عملية التوجيه " يهيمه أن يعرف نواحي القوة ونواحي الضعف في الفرد نفسه، فإذا كانت قوته تتمركز مثلاً في قدرته الميكانيكية وضعفه في قدرته على التفكير المجرد، تمكن .. من توجيهه في المجال الذي يمكنه فيه استغلال نواحي قوته"⁽⁹⁾.

— إذا توفرت المعرفة لدى الطالب بقدراته واستعداداته فإنه يقدر لعمليتي الإرشاد والتوجيه النجاح في تقريب الفجوة بين مواصفات المتعلم وحقوقه، ومتطلبات التعلم وواجباته ليعبر ذلك على نجاح الفرد في تعلمه ومن ثم تحقيق إنتاجية علمية أعلى ومسار مهني ارقى، مع ضمان درجة عالية من النجاح المستقبلي.

ثانياً : التعليم العالي لتحقيق التنمية

من دون الخوض في ذكر مختلف تعاريف التنمية التي تناولها الكثيرون من خلال كتاباتهم التي عكست تخصصاتهم يمكن أن نصوغ تعريفنا الإجرائي كالآتي: " التنمية عملية اجتماعية دينامية شاملة تنطلق من الإرادة والقدرة الفردية كأساس للفعالية الإنسانية، تتخذ من الإمكانيات المادية والتفانة التكنولوجية وسيلتها الفعلية في سبيل إحداث التحولات الكمية والكيفية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع سيرا نحو الرقي والازدهار "

1 - الأطر النظرية والإبعاد السوسولوجية لدور التعليم العالي في التنمية:

لقد حاولت النظريات السوسولوجية فهم الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي ذو المستوى العالي في عملية التنمية والتحديث في المجتمع، إذ تمتد جذور هذا الاهتمام إلى إسهامات رواد علم الاجتماع الأوائل ليصل إلى جهود المحدثين، ونود إلقاء الضوء على مختلف وجهات النظر والتباين بينها مع طرح لأهم القضايا الأساسية التي تدافع كل نظرية عنها فيما يخص العلاقة المتداخلة بين التنمية والتعليم العالي ودور هذا الأخير في تنمية مجتمعات العالم الثالث .

1 - انظرية التحديث:

ظهرت هذه النظرية كإحدى النظريات السوسولوجية الحديثة التي اهتمت بتوضيح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث في المجتمع الحديث ولقد ركزت على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة على عمليات التنمية وعلى رأسها التعليم محاولة أن تبني المداخل التفسيرية السببية التي تقف وراء الانجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة، محللة وبصورة واقعية لأهم المظاهر البنائية المتغيرة التي حدثت لهذه المجتمعات، وقد ركز أصحاب هذه النظرية في تفسيرهم للتقدم الملحوظ من الناحية الاجتماعية والتكنولوجية للمجتمعات المتقدمة عن غيرها من المجتمعات على العوامل الثقافية والتي شجعت من خلال التنشئة الاجتماعية والتعليم على تكوين شخصية الانجاز أو الإنسان الحديث والذي من أهم اهتماماته الشخصية " اكتساب الخبرة والرغبة في التجديد والتغير وتنويع الاتجاهات والآراء واكتساب الحقائق والمعلومات ... واكتساب الخبرة التكنولوجية الحديثة واحترام هوية الآخرين وأرائهم والاقتناع بأهمية التصنيع والإنتاج في المجتمع الحديث "⁽¹⁰⁾.

وفي ضوء هذه الاهتمامات والسمات يتضح أن عملية التحديث في جوانبها الأكثر اتساعاً وشمولاً تأخذ بنمو الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والثقافية كما تولي اهتماماً للمتغيرات السيكولوجية للشخصية والتي يتبناها الفرد خلال عملية التنشئة الاجتماعية أثناء تواجده في المؤسسات التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم العالي .

وتعد نظرية التحديث من النظريات السوسيولوجية والسيكولوجية الموجهة للمجتمعات المتخلفة إذ تعتبرها المعنية الأولى بتبني مسار عمليات التطور والتغيير والتنمية للمجتمعات المتقدمة من خلال متغيرات سيكولوجية كالانحياز، الواقعية والمعتقدات الثقافية.

ب - نظرية التبعية :

يذهب أصحاب هذه النظرية للتأكيد على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعكس عملية التبعية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ أن الحقيقة التي لا ينبغي تناسيها هي " أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي كما يعتقد كثير من دارسي العالم الثالث ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي، بعبارة أخرى يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية عن فهم المؤثرات الداخلية التي تلعب دورا لا يمكن إغفاله أو تجاهله " (11).

وعلى ذلك يمكن معالجة مفهوم التبعية في ضوء القدرات البشرية وجماعات الصفوة العلمية السائدة في كل من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء أي أن مفهومي السيطرة والاحتكار قد يكونا أداة تحليلية مفيدة إذا ما تعرفنا على الطابع الخاص للصفوة الحاكمة في الدول التابعة تلك الصفوة التي تسيطر في الداخل وتخضع للخارج في آن واحد وهو ما يعكس مظاهر التبعية السيكلوجية للأفراد والجماعات والطبقات الاجتماعية في المجتمعات النامية بما هو موجود بالفعل في المجتمعات المتقدمة، وفي هذا يؤكد أصحاب هذه النظرية انه " لن تتغير عقليات الإصلاح التعليمي الموجود إلا في إطار وجود السياسات القومية التي تقوم على الاعتماد على الذات وإعداد التكنولوجيا الملائمة من أجل تحقيق التنمية وتلبية احتياجات المجتمعات الواقعية " (12) لان نتائج الإصلاح التعليمي القومي تساهم في إعادة بناء الشخصية الفردية القومية وتنمية قدرتها الفعلية وخلق الروح الجماعية وتنمية القدرة على الانتماء وروح الولاء، وبذلك تتكون قدرات علمية ومهارات فنية وكفاءات مهنية وطنية تساهم في تحقيق التنمية المحلية للانطلاق الأوسع نحو عمليات التنمية الشاملة.

ج - نظرية رأسمال البشري :

تقوم هذه النظرية بتحليل الجوانب الاقتصادية للعملية التعليمية فتظهر مدى إمكانية تحليل وتقييم العملية التعليمية في ضوء المتغيرات الاقتصادية بصفة عامة والمسلمة الأساسية لهذه النظرية في تحليلها للعلاقة المتبادلة بين التعليم والتنمية، إن مخرجات التعليم العالي من الرأسمال البشري أو القوى العاملة تعتبر نوعا من الاستثمار الإنتاجي واحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة ومن ثم لا يمكن أن ننظر إلى التعليم العالي انه نوعا من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار الإنتاجي، لان أهمية التعليم العالي ودوره يكمن في تحسين الظروف الاقتصادية التي " جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة أو ما يعرف بالمؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد التي يسعى بها من أجل الحصول على المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل البشري " (13)، وهو ما يؤهله وظيفيا نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية الشاملة، كما أن " التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه وكذلك فان الموارد المحدودة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات التي توفرها ذات قيمة عالية ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات " (14).

وعليه فقد نادى أصحاب هذه النظرية إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل الخاص بالجامعات وتنمية مواردها المادية والبشرية، معتبرين الجامعات تنظيمات اقتصادية مؤكدين على أهمية تحقيق الحد الأعلى للربح والعائد الاقتصادي وبيع الخدمات والإجراءات المالية

البيروقراطية كمتغيرات جديدة تعزز من أهمية وضرة وجود القطاع الخاص للتعليم العالي والذي يعرف بعمليات تخصيص الموارد التي تزيد من فاعلية القدرات وكفاءة الإطارات والتي تشارك في التحديث الاقتصادي في وقتنا الحالي .

د- نظرية الأنساق الاجتماعية :

يركز أصحاب هذه النظرية اهتمامهم على الأنساق الاجتماعية المفتوحة ودورها في عملية تنمية المجتمع " مؤكدين انه لا يمكن أن تعيش أو تستمر مؤسسة تعليمية بدون انفتاحها على البيئة الخارجية التي تحيط بها " (15) .

إذ تعتمد هذه المؤسسات على مصادر المدخلات من المجتمع، كما تعتبر مخرجاتها عنصرا أساسيا لتوضيح نوعية علاقاتها المتبادلة مع الأنساق الاجتماعية الأخرى والتي تتم بصورة تلقائية وحتمية في نفس الوقت، تلك العلاقة التي تعكس بوضوح علاقة الجزء بالكل مستبعدة بذلك فكرة النسق المغلق .

وهكذا نجد أن النظرية تركز على ضرورة الاهتمام بتحليل الواقع الفعلي الذي يوجد داخل البيئة التعليمية ودراسة كافة الأنشطة والعمليات الداخلية والسلوكية والتنظيمية التعليمية لمعرفة أنماط العلاقات المتفاعلة فيما بينها وبين بيئتها الخارجية وإلى أي حد تؤثر نوعية هذه العلاقات على تأدية الأهداف ورسم الاستراتيجيات العامة والتي سوف تعزز القدرة على التنبؤ بنوعية السلوكات والعلاقات المتبادلة بين الأنساق الصغرى - بما فيها مؤسسات التعليم العالي - والكبرى سعيا لتحقيق التنمية الشاملة.

ورغم التباين النظري السوسولوجي الذي قدمته مختلف الاتجاهات في فهم العلاقة بين التعليم العالي والتنمية، إلا أنها اتفقت حول نقطة جوهرية وهي أن القدرة الفردية أساس القدرة الجماعية وعماد العملية التنموية، سواء درست من الناحية السيكلولوجية الشخصية أو من ناحية نشاطاتها الاقتصادية أو فعالية علاقاتها الاجتماعية.

2- التعليم العالي والتنمية في المجتمع الجزائري :

لقد شرعت الجزائر في " السنوات الأخيرة في إعادة النظر في سياسة التكوين التي انتهجتها حتى تتمكن من تخريج اطر مكونة تكويننا مناسباً للقطاع الإنتاجي، كما شهدت عملا واسعا لإثراء البرامج حتى تكون استجابة لمطالب التنمية " (16).

وبذلك حاول التعليم العالي أن يكون " حقلًا للتكوين وإنتاج الأفراد المختصين... كطرف فاعل وضروري في إتمام وإنجاز السياسة التنموية " (17).

والتي كانت تقوم على ثلاث أهداف أساسية، جازرة، ديمقراطية، تعريب ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار التعليم العالي هو تلك العملية التعليمية التي تعمل على إعداد الفرد تربويا وعمليا ومهنيا وفقا لحاجات ومطالب المجتمع، إلا انه وللأسف بقيت هذه الأهداف تنصدر اللوائح والشعارات ولم تترجم إلى واقع وفعاليات إذ لم يحقق التعليم العالي الترابط بين التنمية ولم يستجيب لمطالباتها مما يسمح بتنفيذ مخططاتها " التي نراها تتبعثر في الطريق لعدة عوامل أهمها الفجوة التكوينية بين ما هو مطلوب من طاقات بشرية مؤهلة لتحقيق التنمية من جهة والمستوى التاهيلي السائد من جهة ثانية " (18) .

فليس من المبالغة في شيء إذا تساءلنا عما إذا كانت الجزائر قادرة على تحمل أعباء تخريج هذا الفيض العارم من أصحاب الشهادات الذين يتمون دراسة مكلفة حقا في بعض التخصصات غير مطلوبة في مؤسسات التنمية .

إن العلاقة عضوية بين التعليم العالي والتنمية، ذلك أن تحقيق العمل التنموي لن يتسنى إلا بموجب اشتراك مستويات علمية وقدرات تكوينية ذات تخصصات مختلفة تتلاءم وطبيعة العمل التنموي ليأتي دور التنمية بنتائجها الإيجابية في خلق الإمكانيات للتوسع في التعليم

بمختلف أبعاده وأشكاله وتأمين نفقاته، ليعطي بعدها التعليم العالي إنتاجيته من القدرات البشرية لتكون معيارا أساسيا لفاعلية العمل التنموي وهو ما يجب أن يتحقق في أي مجتمع يرقى للتنمية والتحديث، فالجتمتع الجزائري الذي حقق عبر تاريخه العريق العديد من الانتصارات وقفت من وراءها أكفا القدرات واقوي الإرادات، إنها إرادة مجتمع بدأت بقدرة فردية واتسعت عن طريق المشاركة الوجدانية والروحية لتشكّل قدرة اجتماعية تمكنت من الصمود أمام الأعداء وتحصيل الاستقلال وتحقيق الأمن والاستقرار من خلال الصمود أيضا أمام ضربات الغزو الثقافي المنظم، مستمرا بذلك الجتمتع الجزائري في وحدته وتماسكه بتماسك عقيدته

إن الحل إذن من أجل نجاح خططنا التنموية هو النهوض بتعليمنا العالي يتماشى وواقع مجتمعاتنا العربية الإسلامية، تعليم يعد فردا " من خلال تنمية تفكيره ونقد واقعه ومعالجة أحواله وبناء مستقبله.. بحكم تفاعلاته، ما يجنيه ويكسبه وينجزه على امتداد عصر كامل، فإذا بقي أسير تخيلاته وتصورات فانه سيغدو وبذاته مولدا للتخلف ولا يركن لفكر أو لفلسفة أو لمنطق " (19).

خاتمة:

إن العلاقة بين التعليم العالي والتنمية هي علاقة علم بوعي، علاقة قوامها العلم ونتيجتها الوعي، علم يسعى لتنمية القدرات ووعي يوجه الحاجات والإمكانات لتكتمل معادلة العلاقة، وهي تنمية القدرات والاستعدادات لتثمر بالفاعليات التي تنهض بالحاجات والإمكانات لتحقيق رقي وازدهار المجتمعات.

وجلي أن نؤكد أن العنصر الجوهرى في تطوير العطاء وجعله عطاء فعلى هو التعليم العالى الذى يتولى عمليات تأهيل وتوجيه وتعبئة الطاقات الكامنة باستغلال الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا التقنية الحديثة فهناك علاقة وثقى بين تراكم القدرات البشرية أو ما يعبر عنه بالرأسمال البشرى الراقى النوعية والفاعل فى الكيفية وامتلاك التقنية المتطورة، فلا قيام لتقانة متطورة من دون قدرات بشرية ولا فعالية لقدرات بشرية من دون استنادها لقدرة تقنية متطورة.

ومن أجل النهوض بالتنمية، كان على على التعليم العالى من خلال مؤسساته وإدارته ومختلف هياكله أن يهتم بعدة أمور وأن يضطلع من أجل ذلك بالعديد من الأدوار من بينها :

ـ وضع الخطط المتكاملة والمدرسة للبحوث وإعداد الدراسات العلمية والفنية ذات العلاقة بمشاكل ومعوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات المحلية والإقليمية والوطنية استجابة لحاجات المجتمع .

ـ لا بد أن يعد معلم التعليم العالى لكي يكون قدوة فكرية وقدوة تربوية وقدوة نفسية وقدوة اجتماعية، فضلا عن كونه قدوة تنموية، حتى يتسنى له المشاركة فى المتغيرات المجتمعية والتحولات المعرفية.

ـ والأخذ بالتكنولوجيا المتطورة والتحكم فيها وتوجيهها واستغلالها أيما استغلال لمساعدتنا على إعداد الفاعليات البشرية فى قدرتها وقوتها الانجازية.

الهوامش:

1. فاروق عبده فليبه : أستاذ الجامعة، الدور والممارسة بين الواقع والمأمول، دار زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص52 .
2. علي محمد التويجي : " الأنظمة الثقافية وتنمية الابتكار"، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، السنة 23، العدد 109، يونيو 1994، ص ص 70-71 .
3. سعيد محمد الحفار : " دور المعرفة الكاملة والحوار في بناء فكر الشباب"، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، السنة 4، العدد 114، 1995، ص193 .
4. إبراهيم وجيه محمود: التعلم، أسسه ونظرياته وتطبيقاته، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص5.
5. محمد محمود الحيلة : التصميم التعليمي - نظرية وممارسة، دار المسيرة، ط1، 1999، ص22.
6. صبحي خليل عزيز : أصول وتقنيات التدريس والتدريب، مركز التعريب والنشر، بغداد، 1985، ص74.
7. محمد قاسم عبد الله : " نموذج متكامل لعملية الإرشاد النفسي وخطواته"، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، السنة 25، العدد 117، يونيو 1996، ص196.
8. صباح سعيد احمد وآخرون : " التوجيه المهني، اختيار وإعداد الأفراد للعمل"، مجلة التربية، اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، السنة 27، العدد 125، يونيو 1998، ص58.
9. المرجع السابق، ص61.
10. عبد الله محمد عبد الرحمان : سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دراسة في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1991، ص184-185.
11. السيد الحسيني : التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ص133 .
12. عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص229.
13. المرجع السابق، ص188.
14. المرجع السابق، ص190.
15. المرجع السابق، ص ص 197-198.
16. لحسن بوعبد الله : تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية بجامعات الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص5.
17. necib redjem : l'industrialisation et système éducatif algérien , o.p.u , Alger; p 169.
18. علي غربي وآخرون : تنمية الموارد البشرية، دار الهدى، الجزائر، 2002، ص219.
19. سيار الجميل : العولمة والمستقبل، إستراتيجية التفكير، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2000.